



امسح الكود بجوالك وتابعنا
على موقعنا الالكتروني



المصور الشهيد نبيل القعيطي

هازم أبواق الإخوان

#يوم_القبائل_القعيطي

لن يسمح شعب الجنوب من النيل من
قضيته وقواته المسلحة الجنوبية
ومجلسه الانتقالي الجنوبي

#الجنوب_وطننا_والانتقالي_يملئنا

المقال الاخير

الزبيدي في مهمة تركيع الحوثيين



هاني مسهور

عن الشهيد البطل نبيل القعيطي نتحدث



محمد ناشرمانع

الواقفون في واجهة الأحداث ، بصف وطننا الجنوبي العظيم ،المسكون بنور بريقه ، المتحمسون لعزته و كرامته و سلامة و وحدة ناسه و أراضيه ، المتفائلون المبتهجون بالسامون البازرون للأسس الطيبة و جواهر المعاني و لآلئ الصور المنتقاة من قلب الأمكنة الساخنة التي تمنح ألف معنى و ألف ألف علامة يمكن من خلالها بناء رؤى ستقودك إلى مواقع و قناعات تجعل المفاهيم تظهر نتائج ستتمناها النفوس التي كانت عازفة عنها إلى قبل حين ..

الأخ الشهيد نبيل القعيطي تغمك الرحمن بوسع الرحمة و الغفران و أسكنك فسيح الجنان ..

الانتقالي محصن من

سموم الأفاعي



أحمد راشد الصبيحي

كل هذه الأزمات المفتعلة في عدن من انقطاع الكهرباء لفترات تجاوزت الحد المعقول ، وكذلك الماء والتي يقصد بها تعذيب الشعب الجنوبي حتى يصل إلى حد الغليان، ثم الثورة على المجلس الانتقالي الذي قبل الدخول ضمن الحكومة الشرعية - تنفيذًا لنفاق الرياض وما فيه من مصالح لشعب، وعود بالاهتمام بالمحافظات الجنوبية من جانب الخدمات والبنى الأساسية، وتعين محافظين من قيادات جنوبيه، ولكن مع كل ذلك لايزال مخطط العقاب المنهج ساري المفعول، و من ينفذ ويدير هذه الأزمات يقصد من ورائها بكل خبث ولوؤم إسنادها للمجلس الانتقالي، كشريك في الحكومة لإثارة حاضنته، رغم الشراكة والخطر المحدق من الحوثي، ومازالوا مصممين على الاضرار به وبكل اصرار وترصد ظاهراً.. ذلك أنهم لم يستطيعوا من خلاله أن يحصلوا على التنازلات، التي تعيد الأمور للمربعات السابقة التي تجاوزها العمل الجنوبي بنجاح.

نعم أن هذه الأزمات المفتعلة ليست هي الأولى، بل قد سبقها الكثير ،والحصيل النية من الشعب يعرف ما اسباب تلك المخططات الشيطانية، وما يحاك للقضية الجنوبية من قبل اعداء، دفعوا كثير من الأموال للأدوات العابثة ،ولللذباب الالكتروني، وكذا لضعاف النفوس ممن ينتمي لشعب الجنوب، مستهدفين إثارة القلاقل والبلبله والفوضى في عدن ،وغيرها بحجة مطالب هي مشروعة ،من باب كلمة حق ويراد بها باطل، ويتضح خبث تلك المخططات عندما سُمعنا هتافات، ضد المجلس الانتقالي مع الإشادة بالحوثي، هنا يجب أن يقف العقلاء كثيراً، فالقضية لم تعد مطالب بل خطراً ينبغي ان يستيقظ له الناس ،حتى لا تكون هذه عبارة عن انتكاسة شبيهة بثورة الجرعة في صنعاء.

بكل تأكيد أن المجلس الانتقالي يعلم بأن الأزمات الطاحنة المتلاحقة التي تستهدف الجنوبيين، أنه هو المقصود الأول بها، وهو لن يسمح بإطالة هذه الازمات الإجرامية، ولديه العديد من الخيارات لإنقاذ الشعب، ولإيجاد حد لهذا العبث ،و لكل صبر حدود، ولا يضمن المزايدون وادعاء الشرف والنزاهة، ومن تربوا على موائد أصحاب نغمة الوحدة أو الموت، أن يصطادوا في الوحل أو أن ينفثوا سموم اسيادهم، التي داست عليهم أرجل الحوثي وزبانيته في صنعاء.

لقد أصبح المجلس الانتقالي عقبة كؤودا وطودا شامخاً ،وصخرة صماء ستتكسر عليها قرونهم، وستساقط عليها كل مؤامراتهم، فقد غاب عن عقولهم أن المجلس محصن من سموم الافاعي منذ عام 94 وكل يوم وهو يزداد قوة وصلابة ولن يؤت جفيه طنين الذباب ،وحركات الخنافس، التي يفتعلونها ضد شعب الجنوب .. " فصمتا يا أيها النوائح المستأجرة" فإن المجلس الانتقالي محصن من سموم الأفاعي .

تحركات الانتقالي تترك الحوثة



الزبيدي الهادفة إلى رفع المعاناة عن شعب الجنوب وأيجاد حلول مستدامة تنهضي إزدواجية العمل في مجلس الرئاسة وحكومة المناصفة.

ما يقوم به البنك المركزي في العاصمة الجنوبية عدن من إجراءات تأتي كثمرة لتحركات المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيروس

من ذاكرة الجنوب



صورة قديمة ونادرة لجبل شمسان في عدن حين كانت تنتشر الجمال لنقل المواطنين والمؤمن في عدن في عهد الزمن الجميل لتاريخ الجنوب وعدن.

كيف يستقيم الظل والعود أعوج!

ما يحز في النفس هو ترددي الخدمات وما آلت إليه الأوضاع من غلاء فاحش وعملة هابطة وكهرباء متردية مع استمرار هذا المشهد دون وضع الحلول .. وكيف ستستقيم الأوضاع في ظل حكومة فاشلة غائبة عن الوعي؟!.

في خطوة جريئة تهدف إلى تقويض الاقتصاد الحوثي وتعزيز قوة الحكومة اليمنية، اتخذ البنك المركزي قراراً استراتيجياً يهدف إلى استنزاف رصيد الجماعة الحوثية من العملات الأجنبية.

جاء ذلك من خلال تجنب التعامل بالأوراق النقدية الملغاة، حيث يسعى البنك المركزي إلى تفادي العقوبات المحتملة المرتبطة بالتعامل مع جماعة متمرده ومصنفة إرهابية، مما يضيف ضغطاً كبيراً على الحوثيين.

هذه القرارات تأتي كجزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تضيق الخناق على الشبكة المالية الحوثية وتقليص قدرتها على الحصول على الأسلحة وتنفيذ الأعمال الإرهابية.

إنها ليست مجرد قرارات مالية، بل هي تحركات سياسية تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي في الجنوب وتعزيز موقف الحكومة التفاوضي. التحركات الاقتصادية ذات الطابع السياسي هذه، يمكن أن تحدث تحولات جذرية في التوازنات القائمة حالياً.

تجنب البنك المركزي التعامل بالأوراق النقدية الملغاة بهدف تفادي العقوبات المحتملة المرتبطة بالتعامل مع جماعة متمرده ومصنفة إرهابية. هذا القرار يعزز الضغط على الحوثيين بتقييد وصولهم إلى العملات الأجنبية الضرورية لتمويل أنشطتهم.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى تضيق الخناق على الشبكة المالية للحوثيين، مما قد يجبرهم على تقديم تنازلات سياسية واقتصادية. يعتقد الحوثيون أنهم قد عززوا نفوذهم واتخذوا احتياطات لمواجهة كل الاحتمالات على مر السنوات الماضية.

ويظنون أن نقل مقرات البنوك إلى عدن لن يؤثر على نفوذهم، بل قد يعفيهم من الالتزام بتسديد حسابات مجمدة ونهبها من استثمارات تلك البنوك في أذون الخزانة في البنك المركزي بصنعاء. لكن هذه الثقة قد تكون وهمية في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية المتزايدة.

منع الجماعة الحوثية التعامل مع 13 مصرفاً تعمل في مناطق الجنوب يمثل تحدياً كبيراً. أما خيار التصعيد العسكري الحوثي فسواجه صعوبات وتعقيدات كبيرة، خصوصاً في الوقت الراهن.

التحركات الأخيرة تعكس تصميم الحكومة على مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية بفاعلية وكفاءة. يمكن لهذه الإجراءات أن تؤدي إلى تصاعد التوترات، ولكنها أيضاً تفتح الباب أمام فرص جديدة لتحقيق استقرار طويل الأمد.

الهدف الأساسي للبنك المركزي حالياً هو إجبار الحوثيين على تقديم تنازلات، مثل السماح بتصدير النفط والغاز، وإلغاء قانون منع التعاملات الربوية، والإفراج عن أرضدة البنوك المحتجزة، وإيقاف استيلائهم على ممتلكات وأموال المعارضين السياسيين المقيمين في الخارج.

ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي على البنك المركزي اتخاذ إجراءات تصعيدية متواصلة ووقائية، والعمل وفق استراتيجية شاملة لتحسين الوضع الاقتصادي في الجنوب وتضييق الخناق على الحوثيين.

جدير بالذكر أن السعودية ودولة الإمارات والولايات المتحدة تدعم قرارات المجلس الانتقالي الجنوبي ومجلس الرئاسة مالياً وسياسياً بشكل واضح وصريح.

هذا الدعم الدولي يعزز من قدرة الحكومة اليمنية على تنفيذ استراتيجيتها بنجاح ويزيد من الضغط على الحوثيين لتقديم تنازلات. إن الدعم المالي والسياسي الدولي يمثل عنصراً حاسماً في تحقيق الاستقرار المطلوب في الجنوب العربي، ويعطي زخماً إضافياً للتحركات المحلية.

المصادقية الآن على المحك، ويجب أن يستمر الضغط الشعبي والسياسي من المجلس الانتقالي على الحكومة والبنك المركزي لتحقيق الأهداف المرجوة. إنها لحظة حاسمة تتطلب تحركات جريئة وتصميماً لا يبلين لتحقيق الاستقرار والنمو في اليمن. في هذه المرحلة، يبقى السؤال: هل ستنتج هذه الاستراتيجية في تحقيق التوازن المنشود وتحقيق الاستقرار في الجنوب؟ الأمر يعتمد على تنفيذ القرارات بفاعلية ومواصلة الضغط لتحقيق التغيير.

من المهم هنا أن نذكر أن الخطأ الحقيقي حدث عند الانقلاب على خالد بحاح في 2016 وتصعيد أحمد بن دغر وعلي محسن الأحمر الإخواني، وإصدار قرار خاطئ بنقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن دون نقل الأصول المالية، لأن القرار كان صورياً وعبثياً، مما مكن الحوثيين من السيطرة على إيرادات الدولة والنظام المصرفي منذ انقلابهم على السلطة في سبتمبر/أيلول 2014. هذا الخطأ الاستراتيجي ساهم بشكل كبير في تقوية الحوثيين وزيادة نفوذهم.